

أي حلول استعجالية لتجاوز المعضلة؟

أ.ع

عبر العديد من المحللين، أن أسباب البطالة في المغرب ترجع إلى عجز القطاع العام عن استيعاب الأيدي العاملة بالمغرب، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير البديل للدور الذي كان يلعبه هذا القطاع، بالإضافة إلى تدني معدل النمو في القطاع الزراعي، بسبب التغييرات المناخية فضلا عن عدم كفاية الاستثمارات التي يتم ضخها في الاقتصاد لاستيعاب الأيدي العاملة. وجاءت هذه المعطيات استنادا على أرقام ونسب ماثوية، جعلت معضلة البطالة تأتي في صدارة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب، والتي تتفاقم سنة بعد أخرى، وتؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية، وبإمكانها أن تمثل خطورة على الأمن الوطني المغربي. وحسب تقرير أصدرته المندوبية السامية للتخطيط، بلغ معدل البطالة في المغرب في يونيو 2005 نسبة بزيادة قدرها 1.6٪ عن مستواه قبل سنة، وأن إجمالي العاطلين عن العمل بلغ 1,239 مليون شخص وخلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2005. تراجع التوظيف في قطاعي الصناعة والزراعة، حيث فقد قطاع الزراعة نحو 33 ألف فرصة عمل بسبب الجفاف، بينما سجل قطاع الصناعة انخفاضا بالنسبة للأيدي العاملة بسبب فقدان قطاع النسيج والملابس 95 ألف فرصة عمل. وتعد 19٪ هي النسبة العديدة للمغاربة الذين يعيشون تحت خط الفقر من إجمالي السكان البالغ عددهم 32,7 مليون نسمة، بل أن هذه النسبة تصل إلى

تصويب واعتذار

وقع يوم أمس خطأ في المقال الرئيسي بحيث تم إدماج سادتين في مادة واحدة: الأولى تتعلق بالوقفة الاحتجاجية / ومادة أخرى هي تغطية لندوة صحفية نظمتها فئة أخرى من رجال التعليم صباح اليوم نفسه. وعليه نعتذر للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية.



أعلى من ذلك بكثير على أرض الواقع حيث أن التقارير الصادرة عن منظمات عدة تهتم بالشأن الاجتماعي وضعت المغرب في المرتبة 15 في قائمة الدول العربية. ويشار إلى أن الحد الأدنى للأجور جد ضعيف، مقارنة مع التحديات التي يقفها المغرب، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر في المغرب، وساهم هذا في غضب عام للسكان في السنوات الأخيرة، واستياء عام من قبل قطاعات اجتماعية وحقوقية وسياسية. ومن خلال هذه الأرقام يتبين باللمس أن المعضلة بإمكانها أن تتفاقم بشكل خطير، وبالتالي فالتحدي الذي أخذه المغرب على عاتقه لتجاوز العديد من المعضلات تبقى غير كافية، وخصوصا أن إشكالية البطالة هي من بين الأولويات التي يجب التفكير فيها مبدئيا كلها وتجاوز السلبيات التي تنتج عنها.

تعليم

في الميزان

محمد بلحاج

شكل مصطلح "الإصلاح" الوجيه الرئيسية لكل الموائد المستديرة التي تنظمها وزارة التربية الوطنية، وكانت أهم توابلها النهوض بأوضاع رجال التعليم كمحور أساسي لإنجاح ميثاق التربية والتكوين. ميثاق أسيل من أجله مداد بحجم الدموع التي تذرفها أعين أبناء وذوي الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية المضربين عن الطعام، وكان صلب اهتماماته (الميثاق) رجال التعليم حسب القيمين عليه، ولسان حالهم يضعهم في قفص المتهم الرئيسي في وضعية التعليم التي تعيشها بلادنا، شيء تؤكده مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة أو يتم التحضير لها. هذا المنحى يؤكد تعامل الحكومة مع الأساتذة المضربين عن الطعام، ومطلبهم المتمثل في إحقاق حقوقهم من خلال احترام قانون الوظيفة العمومية والبت في معادلة الشواهد قبل الولوج إلى سلك الوظيفة. من الصعب البث في القيمة العلمية للشواهد المسلمة من قبل الجامعات المغربية والفرنسية، ويبقى الشئ الأكيد وباعتراف الجميع، أن إعادة النظر في السياسة التعليمية بالمغرب أمر ضروري، تقتضيه ملاءمة التكوين مع سوق الشغل والحاجيات المجتمعية.